

لبنان ومزارع دول الجوار

الياس بجاني

مسؤول لجنة الاعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

لم يعد خافياً على أي عاقل وصاحب حس وطني أمر الشحن الطائفي والمذهبي المبرمج الذي يمارسه متولو حُكم لبنان الواجهات، وطاقم السياسيين مع عدد من القضاة وأصحاب العمائم والقلائيس "القداحين المداحين الصنوج، من أمثال قنديل وبقرادوني ومالك" وهالك وقباضي الأرواح".، وأيضاً لم يعد سراً الدور الهرطقي الذي يقوم به القضاء المسييس بشخص "العضوم" لتدجين الناس وتحويلهم إلى قطع يساق بالعصى كما هو حال الشعوب في ما يسمى "بالدول العربية"، وما الاستنابات الأخيرة المفبركة بحق الأحرار من أبناء وطننا المقيمين والمهجرين إلا نموذجاً لأبشع صور الحقد، الجهل، استغلال القانون وانتهاك شرعة حقوق الانسان.

يجهد المنصبون في مواقع القرار رغماً عن إرادة الشعب ومعهم كومبارس "الزقيفة" من أمثال "اللقاء التشاوري"، "لقاء خلية حمد"، وقادة الأحزاب المدججة لإظهار اللبنانيين بالطائفيين والأصوليين وكأنهم على شفير حرب جديدة في حال انسحب الجيش السوري، علماً أن الأكثرية الساحقة من اللبنانيين تؤمن بالتعايش السلمي الحضاري وتمارسه بشكل عفوي عن قناعة راسخة، وهي ضد الاحتلال والأصولية وترى في الحُكم القائم أمراً مفروضاً عليها وتنتظر بفارغ الصبر رحيله ورحيل المحتل معه.

إنه في ظل ما يسمى زوراً دولة "القانون والمؤسسات" انقلبت المعايير وتفشى أسلوب تهرب المسؤولين من واجباتهم بتمويه الحقائق واختلاق الذرائع وصوغ التطمينات الكاذبة المكشوفة الأهداف والواهية الإسناد، مما زاد من قلق المواطن على المصير فيما هو مغلوب على أمره ينوء تحت ثقل الهموم المعيشية، ويشعر بمقومات السيادة والاستقلال تنتقل حتى التلاشي.

هذا ولم يعد سراً أن البلد وبسبب هيمنة المحتل على كافة مفاصل الحياة فيه، أمسى يعاني تفسخاً بنيوياً خطيراً، أدى إلى نشوء هوةٍ سحيقة بين مطالب الشعب، في شتى قطاعاته ومناطقه، واهتمامات السلطة المحصورة في ارضاء المحتل وتنفيذ رغباته. ففي حين يتطلع اللبنانيون، والشبيبة تحديداً، إلى تأمين حقهم في العيش الكريم، والاحترام دون وجود قوى غريبة، تحصر السلطة همها في تأمين استمرارها، مبتغية تأييد وضع اليد القائم على مرافق الدولة وما يرافقها من كبت وقهر وظلم وتعديات.

إن النظام الديموقراطي الذي ميز لبنان عن "مزارع دول الجوار" يتعرض بظل حُكم الواجهات لتهديد جدي، نتيجة لاستفحال ظاهرة تعدد الولاءات على المستوى الرسمي، ومقايضة مصلحة

الوطن العليا بالمكاسب الظرفية، والخضوع لاغراءات الوصولية والأصولية. فبعد ١٣ سنة من التغني الكاذب بمحاسن "اتفاق الطائف" الذي لم يُطبق منه إلا ما هو لمصلحة المحتل وإفرازاته، نعتقد أنه حان الوقت لكي يكشف كل المعنيين عن وجوههم الحقيقية، ويتوقفون عن النفاق ويعلنون المواقف الواضحة والصريحة من هوية وتاريخ وحدود وقومية ونهاية الوطن. اللبناني اليوم أمام خيارين لا ثالث لهما، إما مع الوطن الحر السيد المستقل الديمقراطي العلماني المتعدد الحضارات والثقافات والمنفتح على العالم، وإما ضد هذا الوطن ومع الذين يريدونه عربياً خالصاً، أو قومياً سورياً، أو أصولياً، أو حتى بن لادنياً أو خمينياً.

إن كان من إنجازات لحكم الأمر الواقع فهي الكم الهائل من الفضائح، ارتجال الضرائب المرهقة، قمع الحريات، تسييس القضاء، إفقار وتهجير الناس، التخلي عن القرار الوطني الحر، تخييب الوطن عن كافة المحافل الدولية والإقليمية، تعهير الديمقراطية، تفريخ قيادات وتجمعات هجينة، تسعير المذهبية والطائفية، تهميش الهوية وتفكيك أو اصر الكيان وضرب كل مقوماته. كما أن مرحلة التشكيك والتسييس التي يمر بها القضاء اللبناني المشهود له تاريخياً بالعلم والنزاهة والشجاعة، تنعكس سلباً على الثقة العامة بالدولة.

إضافة إلى واقع الاحتلال المهيمن على البلاد والعباد تشهد الساحة اللبنانية حالياً أزمة سياسية "تتمثل في النهج الإلغائي الذي تتبعه الدولة لكل القوى السياسية - وليس فقط للمعارضة - وللحياة السياسية". إن تلزيم لبنان لسوريا أفضى إلى هذه الأزمة السياسية والاقتصادية". هنا في ظل الوضع المأساوي القائم وعلى كافة الصُعد نسأل اللبنانيين المستعدين لرمي أنفسهم تحت الدبابات السورية لمنع انسحابها من لبنان، إلى أي مدى لا تزال سوريا تشكل عامل استقرار انطلاقاً مما أنتجته إدارتها لأوضاعه الوطنية والسياسية والاقتصادية والديموغرافية والبيئية؟ يبقى أن المرض الأساسي الذي نعاني منه هو الاحتلال الذي يُهين انساننا بكرامته حريته، لقمة عيشه، آماله ومعتقدده، ودون معالجة هذا المرض وتنفيذ القرار الدولي ٥٢٠، لن يعرف اللبناني السلام والطمأنينة، وكل ما عدا ذلك مضيعة للوقت.

إن ما قاله السيد محمد حسين فضل الله مؤخراً، يعطينا صورة مشرفة لما يجب أن يكون عليه تفكير وحال وتصرف الانسان اللبناني: "إن الحقد يلغي إنسانية الانسان ويبقيه في حال من الجهل يسيطر على كيانه، لذا علينا أن نُكوّن مجتمعاً يلتقي فيه الناس على التنوع ليكون الحوار هو القاعدة. عندما نعيش إسلامنا ومسيحيتنا فنحن لا نعيشهما فكراً يحاور فكراً، نحن جمدنا الإسلام والمسيحية وانطلقنا من اجل أن نتنازع طائفياً وحولنا الإسلام والمسيحية علبة طائفية، لذا علينا أن نفكر لا أن نستهلك الكلام، وإذا أردنا أن نضع لوطننا وامتنا مستقبلاً علينا أن نؤنس الوطن".